ما قدمنا مادكرة المحققان في حواشي حاشية الشريف لشرح المطالع وكذا
وقع الفصل بحصل طول الكلام وطول المحارم قد تفتح على هو الواجب فيخاف
طلبا للاختصار نحو حضر القاضي امراءة بحذف تاء التانيث من حضرت
والها فقط اعتورة بالنصب بحذف نون الجمع من الحافظين فاعنا وليس
بحواجبها اولى اوفاعل فعل محذوف اى ولا يمكن الى الانفه او يضمران
ويقدر له الجر وعليه ان الكلام في كون الى مرفوعا للوهم الآن يقال
الكلام المخففة الملغاة عن العمل عما هو الاغلب ليفوات الشبه اللفظي
بالفعل تقديره وان الى لا يمكن الا انفه ليكون عطفا جملة الى لا املك
والفرق بينه وبين وجه الثالث ان العطف فيه وان كان من قبيل عطف
الجملة على الجملة لكن ليس عطفا على جملة الى لا املك على ما اشرنا اليه بل التقدير
من قوم على الجملة اى لا املك الا انفه من عدم التعرض بتقدير الخبر في الوجه
الثالث وتعرض له في موضعين اى في هذا الوجه وفي الرابع وجوه النصب
الثلاثة سيان ان يذهب الشارح المحاقق من انه من قبيل عطف المفرد والمتبادر
ان يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء ايضا فيكون ما بعده مرفوعا
بالابتداء ويفرق بهذا الوجه عن الوجه الاول بان لا يكون الى هنا معطوفا
على شيء وفي اى في الوجه الثاني ان يكون الواو للحال وفيه وجوه ايضا الواو
بين الاولى والثاني مع الى الناسي وهو ان يكون فاعلا لفعل محذوف ولو قال
بدل قوله الثاني الى الخ والواو للحال عطف على قوله والواو للعطف وجعل
الوجه الثاني كونه منصوبا والثالث كونه مجرورا لكان اهون ترتيبا واضبط

واضبط اقسامكم لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه
ايضا لانه اما عطف على نفس المنصوب على انه مفعول لا املك او عطف
على اسم ان اى على محل المنصوب المعتبر بعد دخول ان عليه او مفعول معه
على ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف والاول هذا الوجه عن باقي وجوه النصب
او قدره عليها لكان اولى كما لا يخفى او بضمراة المشددة وتقديره الخبر اى
وان الى لا يمكنك الا نفسه ليكون عطفا جملة على جملة الى لا املك الرابع
ان يكون مجرورا والواو للقسم بفتحتين اى وحق الى بهذا تقدير للعطف
لا الآتي فيه مضافا مقدرا او الواو للعطف وهو عطف على وجوه ايضا
لانه اما لعطف الى على الضمير المجرور لعدم الياء المحذوف من ربي اجتزاء
بالكسرة اى وربي او لعطفه على الضمير المجرور في بنسبه كذا قيل وفيه وفي هذا
القول وهو كون الواو للعطف على الضمير المجرور في ربي او في نسبه ضعف
يعلم في موضعه فافهم فالواو ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة
الجار سواء كان الجار هو فا نحو مررت بك وبزيد او اسما كما في الآية المذكورة
لان المجرور متصل بالجار بشدة اتصاله فالعطف على الضمير المجرور يكون
بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له حكم منفصل حتى يؤكد
بالمرفوع المنفصل خلافا للقياس او لعطف نفس المحذوف على نفس
المذكور حملا على حذف المضاف اى ونفس الى وابقاء الجر عطفا على
قوله حذف المضاف اليه على اعرابه الاول فانه كما يجوز حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب نحو قوله نحو واسئل القرية

Copyright © King Saud University